مجلة التعمير والبناء، المجلد 04 /العدد03 / العدد التسلسلي15/أفريل 2021
Revue urbanisme & construction, Volume 04 / Numéro 03/ Ser. No 15/ Avril 2021
Journal of urban planning and construction, Volume 04 / Issue 03/ Ser. No 15/ April 2021

استراتيجية التعمير وتسيير المدن الحديثة وفقا لمفهوم التقويم والاصلاح والصحة العمومية – تشخيص حالة مدينة البوني _عنابة_

Urbanization and modern city strategy in accordance with the concept of evaluation, reform, and public health - El-Bouni - Annaba - as a model

د/ بودشيشة أحمد، أستاذ محاضر أ، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة

Ah.sociodirect@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/01/30 **تاريخ القبول: 2021/04/30**

الملخص:

ازدادت مدينة البوني اتساعا وانتشر عمرانها الى حدود مدينة برحال غربا ولم تعد ضاحية لمدينة عنابة ، انها تحولت الى مدينة بها تجمعات سكانية وازدحام مروري واسواق رسمية واخرى غير رسمية لا تصنيف لها . ان المدينة اصبحت ملتقى للقادمين من المناطق المجاورة لها. انها تحولت الى مدينة ممتدة، ذات خصوصيات محلية، فكثير من العيوب والسلبيات مازالت ترافق كل مخطط للتعمير والإنشاء والبناءات منذ 1975. تحاول هذه الورقة تقديم نظرة سوسيولوجية حول الوضعية العمرانية في البوني. وما اذا كانت سلطات المدينة، تمتلك الان أدوات جديدة وتخطيط استراتيجي للتقويم و التطوير والاستدامة وفقا للتوجه الجديد في تسيير المدن الحديثة في اطار التنمية المستدامة وهو التقويم والاصلاح والصحة العمومية، ثم تحديد مشكلات الانسان في البوني واحياءها الممتدة. اعتمد البحث على المدخل الوثائقي للمنهج الوصفي و الملاحظة الحقلية. تؤكد الشواهد والبحث في الوثائق، أن البناء والتعمير في البوني مازال ذو الطابع المفتوح، فتقلصت المساحات والاحتياطات العقارية، ان المدينة طاردة للإقامة والاستقرار، الاحياء والضواحي لا تمتلك مرافق للتطوير الذاتي والاستدامة. انها لا توفر معايير المدينة الحديثة بالنسبة لساكنيها .

الكلمات المفتاحية:

البوني ، التعمير، تسيير المدينة، التقويم والاصلاح ، الصحة العمومية،

Abstract:

El-Bouni has become more extensive and its architecture has spread to the borders of Berrehal in the west. it has become a big city with several neighborhoods, agglomerations, and rural suburbs. It's turned to a meeting place for those coming from its Surroundings, This paper attempts to give a sociological view of the urban situation. Whether, the department's authorities now have new tools and strategic planning for assessment development and sustainability, According to the new tendency of management of cities which is assessment and reform and public health. This research was based on the documentary of

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

the descriptive approach and field observation. Collected evidence of research of documentation confirms that El-Bouni and its suburbs are a chase for residence and stability; it does not give the standard of happiness and wellbeing for its residents

Keywords:

urbanization, management of city, assessment and reform, public health.

المقدمة:

ان المدن الكبرى ازدادت اتساعا وبرزت أحياء جديدة سرعان ما تحولت الى مراكز سكانية ثم بلديات ثم دوائر ومنها من تحولت الى ولايات في ضرف قصير دون أن يكون لها مقاييس المدينة الادارية والثقافية والسياحة حتى تدخل في اطار ما يعرف بالولاية ، هذا ما ينطبق على مدينة البوني التي تحولت بسرعة من تجمع سكاني اقيم فوق منطقة زراعية الى مدينة كبير بأكثر من 150000 ساكن ، حيث تم تطوير مشاريع عمرانية عديدة منذ 1975 تاريخ بداية البناء والتعمير في هذه الضاحية لعنابة باتجاه مركب الحديد والصلب الحجار، وتزايدت الانجازات منذ تلك الفترة واعتبرت البوني منقذ لمدينة عنابة(مدينة تابعة) من مشكلة السكن فاستهلكت كل الاحتياطي العقاري الفلاحي ثم مع بداية التسعينات بدأت المشاريع تغزو ما تبقى من أراضي ، فأنجزت الساحة العمومية المقابلة لمقر البلدية وتم انجاز مستشفى كبير لطب الاطفال وامراض النساء وكليات جامعية وعدد معتبر من المؤسسات التربوية وظهرت الكثافة السكانية وازدادت معها البنايات المرتفعة (العمارات)، مع ظهور المدينة الجديدة المقابلة للجامعة والتي تضم الالف الوحدات السكنية ذات البناء العمودي . كما تم تشييد الفيلات والبنايات الفردية بشكل متسارع في المركز وفي احياءها المتناثرة شرقا(سيدي سالم ، الى وادي النيل وحجر الديس جنوبا ، مرورا ببوزعرورة، حيث تنتشر البنيات ذات النمط الجماعي والسكن المدعم وكذا السكنات الريفية والسكن الهش والفوضوي والقصديري . لقد تراجع الاحتياطي العقاري لمدينة البوني وتراجعت المساحات الزراعية في كل من لعلاليق وخرازة بسبب غزو الاسمنت وبنيات السكن الريفي وبيعت كثير من القطع الأرضية الصالحة للزراعة المتواجدة على جانبيي الطريق الوطني الى مستثمرين صناعيين تم تحوليها الى وحدات لصنع ولبيع مواد البناء .

لقد وصلت اتساعا وانتشر عمرانها الى حدود مدينة برحال غربا، وسيدي عمار جنوبا ولم تعد ضاحية لمدينة عنابة منذ ان بدأ تعميرها 1975، انها تحولت الى مدينة بها تجمعات سكانية

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

وازدحام مروري واسواق رسمية واخرى غير رسمية لا تصنيف لها . ان المدينة اصبحت ملتقى للقادمين من عنابة المدينة ومن برحال ومن الحجار وسيدي عمار والشط انها ذات خصوصيات محلية يجتمع فيها النمط الريفي مع الحضري وسكانها ريفيون متحضرون حيث عمرانها متناثر ممتد احيانا على الطريق الوطني وتجمعات اخرى في المركز ذات كثافة عالية مما انتج صراعا على الفضاء.. وهكذا فان مشكلة السكن تبدو انها تبدأ في التراجع بسبب كثرة المشاريع المنجزة و بمختلف الصيغ لتظهر مشكلة اخرى وهي مشكلات البيئة والتنمية المستدامة في المناطق العمرانية سواء الحضرية او في الضواحي، تحاول هذه الورقة تقديم نظرة سوسيولوجية حول الوضعية العمرانية في البوني. وما اذا كانت سلطات المدينة، تمتلك الان أدوات جديدة وتخطيط استراتيجي للتقويم و التطوير والاستدامة وفقا للتوجه الجديد في تسيير المدن الحديثة في اطار التنمية المستدامة وهو التقويم والاصلاح والصحة العمومية، ثم تحديد مشكلات الانسان في البوني واحياءها الممتدة. تحديد مشكلات الانسان البيئية في الاحياء والدواوير المتناثرة. لفت انتباه السلطات الى الاهتمام في الاحياء التوسع الجديدة الى مشاريع التنمية المستدامة من اجل تقييم الاثر السلبي لتسارع التعمير العمودي والافقي على الانسان والبيئة . واخيرا مساهمة علمجتماعية في تشخيص الواقع البيئي المحلي.

الاشكالية :

ان التدخل السوسيولوجي في البناء والتعمير واعداد مخططات والتوسع العمراني جد محدود في بلادنا بسب هيمنة الهندسي على الاجتماعي والسياسي على العلمي، فالنظرة السوسيولوجية اليوم تقدم الوصف، وتكشف وتقدم خبرة في مجال الروابط والثقافات النوعية وتأثيرها على التجمعات السكنية وخاصة ما تعلق بالتوترات في المدن الجديدة التي انشئت حديثا، حيث يتم اسكان عائلات و افراد من مناطق واحياء مختلفة مما يؤدي الى بروز مشكلات اجتماعية، عنف، اضطرابات ونزاعات ومشاحنات بين الجيران، ان العمارة تعكس فكرتنا عن الفضاء وثقافة الانسان (ادريس مقبول50.2016).

فقد نشأت الحاجة إلى البحث العلمي في هذا الميدان ارتباطا بالنزوح الريفي ثم بطبيعة التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والمشكلات البيئية والحضرية الملحة في عالم اليوم، وبضرورة العمل على إقرار علاقة متوازنة بين الإنسان والمدينة والبيئة، حيث برزت فكرة "الحق في المدينة"

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

لدفيد هرفي[1] ورغم أن هذا الميدان قد يبدو جديدا على البحث السوسيولوجي ، حيث لم يستخدم مصطلح علم الاجتماع البيئي إلا منذ عقد من الزمن تقريبا مع (دانلوب وكاتون) سنة 1979. حيث كان لعلم الاجتماع مساهمة كبيرة فيها، حيث نجحت الحركات الاجتماعية في العالم في لفت انتباه المنظرين الاجتماعيين إلى خطورة لمشكلات المدينة وتزايد الشرور الاجتماعية وتراجع السعادة ورفاهية الانسان وتدهور المجال .

وبناءا على الجدل السياسي المثار منذ عقد حول البيئة والمواطنة والتعمير والتنمية المستدامة والنزاع على المجال وتطور اهتمام المواطن بشأن الحقوق المدنية والصحية والاستدامة ، فان استراتيجية التعمير وتسير المدن الحديثة طبقا لمفاهيم التقويم والاصلاح والصحة العمومية التي توارثت في ادبيات التخطيط المعاصر ركزت على برنامجين : اعادة التاهيل التشاركي للتجمعات السكنية الكبرى و التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأحياء. فالبرنامج الاول يتضمن مثلا استراتيجية تعليمية لإعادة الاعتبار للذكاء والبدن والقائمة على اعادة تاهيل المنشآت التعليمية وتنمية وسائل الترفيه والرياضة الجوارية .واعادة الاعتبار الى الحياة الثقافية (المتاحف المكتبات ،قاعات العرض المراكز الثقافية) ونشر وسائل التواصل الاجتماعي في المدن المركز. اما البرنامج الثاني فتركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإحياء على قطاعات السكن المهمشة وذلك من خلال مشاريع لتحسين اطار العيش واشراك السكان والجمعيات والخلايا الجوارية على مستوى الضواحي والاحياء المتناثرة. (معاوية سعيدوني. 2016 .ص 30) .

ان كثير من العيوب والسلبيات ترافق كل مخطط للتعمير والبناء تلاحظ في المدن الجزائرية، فبالإضافة الى البيروقراطية المتجذرة والتأخر في الانجاز وهيمنة مجموعات ضغط في عمليات التوزيع والاحتكار والغش في معايير البناء وهدر المساحات الزراعية واتلاف البيئة وتدهور الصحة العمومية، يلاحظ كثير من النتائج والانعكاسات الناجمة عن هذا التوسع العمراني المعتمد على الانتشار العمراني (sprawl urban) والتخطيط المفتوح (open planning) والذي تقابله فكرة تحديد النمو العمراني (seuils de croissance) المرتبطة بإشكالية البيئة والتنمية المستدامة .

[1]- وقد عمل من خلال استثمار مفهوم الحق في المدينة على تحليل سيرورات تطور المدن و تحليل الآليات التي تقوم من خلالها بالاستيلاء على هذا المجال ووضعه تحت سيطرتها. وفي هذا السياق تساءل عن إمكان نشوء مدن متمردة، وثورة حضرية تناهض هذا الاستلاب، وتطالب باسترجاع السيطرة على المدينة، بعبارة أخرى باسترجاع الحق في المدينة. (نُشرت هذه المراجعة في مجلة المستقبل العربي العدد 475 في أيلول/سبتمبر 2018.).

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

ولذا ظهرت مطالب بضرورة كبح هذه التجاوزات والخروقات القانونية في حق الانسان والبيئة وتوفير ظروف الاستدامة للأجيال القادمة من خلال تطبيق الاساليب الحديثة في تسير المدن من خلال التقويم والاصلاح والاهتمام بصحة المواطنين. وهكذا نتساءل، هل هناك مؤشرات تدل على وجود استراتجية للتعمير والبناء وفقا لمفهوم التقويم والاصلاح والصحة العمومية لدى سلطات البوني ؟ . ثم هل تجري عملية تقييم الأثر البيئي للمناطق التوسع الجديدة على المدينة وعلى التنمية المستدامة ؟ . وللإحاطة بالتساؤلات السابقة يمكن أن نفترض ما يلي :

–ان النموذج المعتمد على الانتشار العمراني والتخطيط المفتوح كاستراتيجية للتعمير والبناء يؤدي الى انعدام الضوابط المورفولوجية وتبذير المخزون العقاري في مقابل النموذج القائم على تحديد النمو العمراني المرتبط بإشكالية البيئة والتنمية المستدامة .

–كلما هيمن الهندسي(أي تصورات وافكار المهندس والطبوغرافي وموظفو ادارة البناء والتعمير) أثناء تصميم مخططات البناء والمنشات العمرانية والاسواق، على الاجتماعي(النظرة السوسيولوجية والأنثروبولوجية وعلم النفس المعماري) يصعب التقويم والاصلاح وتزداد المشكلات النفسية والاجتماعية للمستغلين القاطنين وتزداد معها مشكلات العناية صحيا بالساكنين .

– تعتبر مدينة البوني نموذج للمدن الجزائرية الناشئة والملتصقة بالمدن الكبرى (عنابة) التي تحتاج الى برنامج لاعادة التقويم والاصلاح وفق التوجه الجديد لتسيير المدن .

الاطار المرجعي للدراسة :

يستند الاتجاه الحديث في تسيير المدن المبني على التقويم والاصلاح والصحة العمومية للحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة ورفاهية وسعادة الساكنة وصحته وفقا لحق المواطن في الصحة. اللجوء الى القيام بدارسات لتحديد الاولويات التي ينبغي التركيز عليها بالدرجة الاولى والتي تتضمن أبعاد وجوانب الاستدامة ثم قياس معدلاتها والخاصة بكل مدينة ، حيث يمنح لكل بعد او جانب من جوانب الاستدامة 20 درجة كلية وتنقسم الى عناصر لكل عنصر 4 درجات ويتشكل التحليل الكمي لأبعاد وجوانب الاستدامة من العناصر الاتية الموضحة في الجدول رقم (1) .ثم التدخل واجراء التقويم الاصلاح في الابعاد والعناصر الاقل ايجابية.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

أبعاد وجوانب الاستدامة	العناصر المؤثرة
الاقتصادية	فرص العمل ،ومعدل البطالة ، متوسط دخل الفرد وتكلفة المعيشة ، المواد الخام ، الاسواق والتصدير ، توفر الطاقة والمياه والاتصالات
الاجتماعية	التعليم ، الصحة ،أماكن العبادة ، الترفيه التلاقي الاجتماعي ، توفر الغذاء ومستلزمات الحياة.
البيئية	تغير الطبيعة الجغرافية، الاحتباس الحراري ، جودة المناخ(الماء والهواء) النفايات واعادة التدوير ، المسطحات الخضراء والفراغات.
الادارية	الهيكل الاداري ، العمالة ، الادارة المحلية والاندماج السياسي ، الجودة ن المخاطر .
العمرانية	وحدات سكنية ، خدمات ، طرق ومواصلات ، النقل الداخلي ، المجتمعات العمرانية المجاورة .

المصدر: هبة الرحمن أحمد.2020.23 بتصرف.

ان هذه الابعاد متكاملة ولا ينبغي اهمال احد منها باعتبارها عناصر اساسية تؤثر في استراتجية التسيير والتنمية المستدامة. بالنسبة للبعد الاقتصادي فخلق المشاريع تسمح بتوفير فرص الشغل والتقليل من البطالة وفتح الاسواق ، اما البعد الاجتماعي يتمثل في تطوير المرافق والمؤسسات الاجتماعية والصحية . وتساهم المرافق الادارية والاهتمام بالبيئة وخاصة تسيير مشكلات النفايات والمساحات الخضراء وتوفير الماء والتقليل من انبعاث الغبار والغازات عوامل تساهم في رفع مستوى ودرجة الرفاهية وسلامة الساكنة . اما نمط العمران فيضفي على الساكنة الراحة والاستقرار

تقنيات البحث :

أ-المدخل الوثائقي للمنهج الوصفي (دراسة وتحليل والبحث في وثائق ومخططات ما بين البلديات لولاية عنابة ، مخطط التوسع العمراني. الخرائط والاحصائيات وكذا الصور الفوتوغرافية) وتم جمع المعلومات من العديد من المصادر .

ب-الملاحظة : ملاحظة مباشرة أي الملاحظة الحقلية أو الملاحظة بالمشاركة .

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

1-المشاريع العمرانية والواقع الاجتماعي المحلي(هيمنة الهندسي على الاجتماعي) :

يتميز النموذج المعتمد على الانتشار العمراني (sprawl urban) والتخطيط المفتوح (open planning ،كما هو الحال في مدينة البوني ، بانعدام الضوابط المورفولوجية وتبذير للمخزون العقاري وتعقد النقل بين المركز والضواحي وعجزت المرافق العامة عن تلبية حاجات سكان الضواحي . ولما كانت مساحة التوسع العمراني في الاطراف تفوق مساحة المدينة القائمة فقدت السيطرة على العمران .فظهر التجريد والتبسيط في تحليل الظاهرة العمرانية في التقنيات التبسيطية لرسم المخططات باستعمال الالوان للتفريق بين المجالات الوظيفية ومحو مكونات النسيج العمراني كأشكال مادية .فأصبحت المشاريع العمرانية مساحات مجردة فوق الورق فقيرة من حيث التركيب والشكل بعد انجازها .هذا ما ساهمت فيه منهجية وضع مخطط التوجيهي للتعمير (PDAU) احادية الاتجاه(أي من دون وجود فاعلين اخرين وخاصة الفاعل المديني بتعبير شهاب اليحياوي .161.2014) من دون تصحيح رجعي بحسب اربع مراجل متتابعة : تحدد الاولى الاهداف في مجال السكن والتشغيل وقدرات الاستيعاب وتضع الثانية سيناريوهات التعمير المستخلصة من المرحلة الاولى ، وتتم في المرحلة الثالثة مشاورة محدودة بين السلطات العمومية لاختيار أحد السيناريوهات .أما المرحلة الاخيرة فتفصل السيناريو المعتمد ليصبح أداة التعمير (المخطط) التي يخيل لواضعها انه ألم بمختلف الجوانب بينما هو في الواقع حبيس منهجية مبسطة مغلقة على ذاتها لا تسمح بتصويب الخيارات (معاوية سعيدوني 2016 ص22) .

لقد انصب الاهتمام على انجاز المساكن بمنطق كمي برمجي بحسب تقنيات بناء سريعة ونمطية فكانت النتيجة أشكالا معمارية باهتة وتقطيع أوصال المدينة واختلالها مورفولوجيا واجتماعيا وتأزيم علاقة الانسان بمجال سكنه(معاوية سعيدوني ص 23). ان هذا النوع من التخطيط العمراني يوصف بالبيروقراطي الشمولي لأغفاله عبقرية المكان والجوانب الشكلية والمحتوى البشري والابعاد التراثية والمقاييس التخطيطية الصغرى ولارتكازه على مخططات تنجزها مكاتب دراسات تتجاهل الخصوصية المحلية وتعتمد أشكالا جاهزة للاستعمال تستجيب للجمالية المبسطة وتقنيات البناء الصناعية(الفردانية). فيمسح الموروث العمراني يتجاهل دور التراث في المنجزات الحديث ماديا ومعنويا (معاوية سعيدوني ص 24) . ليست المدينة صورة فحسب بل هي ايضا بيئة مادية وبشرية وفي هذا الشأن تعاني المدينة الجزائرية تأخرا من عدم الاكتراث بالبيئة والتركيز على المشكلات

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

الكمية المستعجلة .فتدني مستوى الخدمات الحضرية وتعطلت تأدية المدينة لوظائفها وزادت التحديات التي تواجه التنمية.

تعتبر منطقة البوني منطقة فلاحية تتميز بوجود مرتفعات في شكل هضبات ومنذ 1975 ظهرت اولى الوحدات السكنية بها حيث تعتبر وعاء عقاري واحتياطي لمدينة عنابة وبها تم انجاز العديد من المشاريع السكنية بداية من انجاز السكنات ذات النمط الجماعي (العمارات) عن طريق les dalles ثم تطور طريق الانجاز ونمط البناء حيث توجد انواع وانماط مختلفة للمساكن والبناء .

استنادا للتشريع الجزائري والمتجسد في المادة 02 من قانون 15/08 و المادة 03 من قانون 04/11 الذي يحدد البناء ضمن الغايات والغرض من انجازه ، فهناك البناء المعد للسكن ، البناء المعد للنشاط التجاري أو الحرفي أو المهني ، البناء المخصص للغرض الفلاحي (عربي باي يزيد . 2015. ص .28) .

اما طرق وصيغ السكن وبناءه فتوجد بالبوني كل الصيغ ، فهناك السكن الموجه للفئات ضعيفة الدخل وهو السكن الاجتماعي المدعم(LSD)، السكن الريفي(RHP) . ثم السكن الموجه الى فئات متوسطة والعالية الدخل ومنها الترقوي الايجاري (LLP) و السكن الاجتماعي التساهمي (LSP) والسكن الترقوي المدعم (LPA) والسكن الموجه للبيع عن طريق الايجار الذي تعرضه وكالة(AADAL) وكذا (LPP).

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

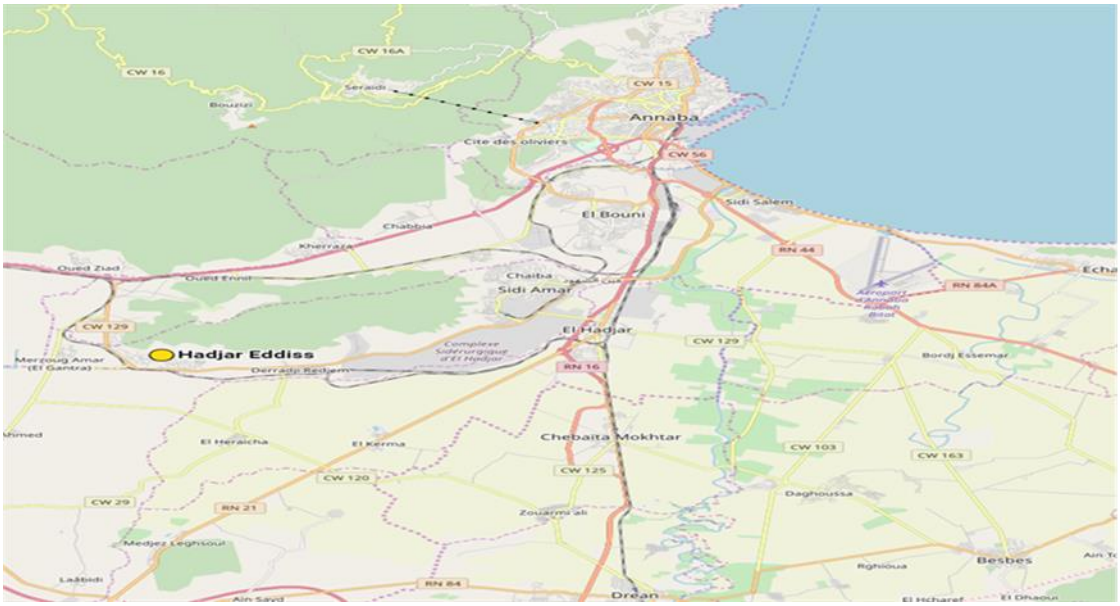

صورة1 : تظهر خرطة البوني الجغرافية وامتداداتها طوليا باتجاه برحال.

2- استراتيجية التعمير والبناء في البوني (ضعف القوانين او غياب سلطة للتنفيذ):

تتأسس في الجزائر استراتيجية التعمير والبناء انطلاقا من جملة قوانين التهيئة العمرانية التي جرى تحديثها تزامنا مع تزايد نمو المدن والطلب الاجتماعي على العقار الخاص للبناء الفردي والجماعي وكذا الصناعي، ويعتبر قانون 90 /29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 والذي اعقبه كثير من القوانين المعدلة والمكملة المتعلقة بالبناء والتعمير (عربي باي يزيد . 2018 ص أ) أحد مؤشرات الاستراتيجية التشريعية للضبط و التحكم وتسيير التعمير والبناء والمحددة بالمخطط التوجيهي ومخطط شغل الاراضي. فبالنسبة للأول (PDAU) :ألزم القانون الجزائري كل بلدية بأعداده وهو تحت مسؤولية رئيس البلدية يشكل اداة للتخطيط والتسيير الحضري ، يحدد التوجهات الاساسية للتهيئة العمرانية في البلدية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الاراضي (شهرزاد. 2018. ص.4) ، أما الثاني (POS) فهو يحدد حقوق استخدام الاراضي لكل قطاع الكمية الدنيا للبناء والقصوى المسموح بها، قواعد المظهر الخارجي، المساحات العمومية الخضراء، الارتفاقات وأراضي الفلاحة (شهرزاد. 2018 .ص.15) ، بغية ضبط وادارة البناء يحتاج المستغل كشخص طبيعي او معنوي الى :

-الرخص العمرانية : هي اداة رقابة وقائية ولها دورا بالغ الاهمية في تجسيد الرقابة على البناء فمن خلالها يتم ضمان الموازنة بين حق الافراد في البناء باعتباره مصلحة مشروعة وحق المجتمع في ان يعمل قدرا من الرقابة على نحو يضمن التحكم في حركة البناء وتشييد المدن وحماية البيئة (شهرزاد..2018. ص33). ان هذه المخططات وقوانين التهيئة العمرانية المتعاقبة في الجزائر

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

حددت القطاعات (عرفت المادة 19 فقرة 02 من قانون التهيئة والتعمير /90 29 ": القطاع هو جزء ممتد من تراب البلدية يتوقع تخصيص اراضيه لاستعمالات عامة وآجال محددة للتعمير بالنسبة للأصناف الثلاثة الاولى من القطاعات المحددة والمسماة بقطاعات التعمير") حيث ان القطاعات تنقسم الى :

-القطاعات المعمرة SU وهي اراضي وسط المدينة مكتظة

-القطاعات المبرمجة للتعمير " SAU وهي لا تعرف كثافة تعميريه حسب قانون 29/90 .

-قطاعات التعمير المستقبلية SUF استنادا للمادة 22 من القانون هي اراضي مخصصة للتعمير

-القطاعات غير القابلة للتعمير SNU، حيث نصت المادة 23 من قانون التهيئة والتعمير 29/90 والتي يمنع فيها البناء تماما (عربي باي يزيد .2015.ص ص 81-83).

-انماط الاقامة الحضرية : يمكننا ان نميز بين صنفين من أنماط الاقامة الحضرية :

أ-يعتمد هذا الصنف على المعيار المكاني وتقسم فيه المدينة الى (مركز. ضاحية .اطراف)

ب-يعتمد على المعيار الاجتماعي الاقتصادي وتقسم فيه المدينة الى أحياء (أحياء راقية حديثة تتمتع بتسهيلات . أحياء غير مخططة قديمة).انظر أمينة كرابية 2017 ص65.).

-نوع السكن وانماطه : من حيث النوع نجد:

أ-بناية سكنية وهي بناية تتكون من عدد من الطوابق كل طابق يتكون من عدد السكنات المستقلة

ب-فيلا او طابق من فيلا : انها بناية تتكون من طابق او عدة طوابق وتشكل بصورة عامة سكن واحد .

ت-منزل فردي : يتشابه مع احد الاشكال الثلاثة السابقة .

ث-منزل تقليدي : (حوش) بناء يتكون من عدد من المنازل تتوسطها ساحة .

ج-بناء مؤقت (هشة) : يقصد به بناء موجز تم أنشاءه بوسائل مؤقتة هشة (القصب والالواح و الكرتون و الالواح المعدنية وغيرها) .

أم من حيث الانماط فنجد :

أ-النمط الجماعي: عمارات ذات النمط الجماعي اي المكونة من عدد من الطوابق (طابق سفلي + ثلاثة طوابق او اربعة طوابق)

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

ب—نصف الجماعي : بناية ذات طابقين لكل عائلة طابق ومدخل مستقل تجمع بين الطابع التقليدي والعصري .

السكنات التطورية : logement évolutif منها ما قدم في شكل مسطحة plateforme يتشكل من طابق ارضي يتكون من غرفتين ومطبخ وحمام صغير هذا النموذج تم انجازه بمساعدة السلطات العمومية (وضع الهياكل والاشغال الكبرى على عاتق الدولة) في حين بقية الاشغال الثانوية الاخرى يتحملها المستفيد .

نمط السكن الفردي الراقي logement individuel type standing (villa) بيعت القطع الارضية الواحدة ما بين 200 و400 متر مربع بصيغتين : التخصيصات الترقوية lotissements promotionnel والتعاونيات العقارية coopérative immobilières .

نمط السكن المشترك colocataire الناجم عن collectivisme forcé حيث استمر لفترة فاقت 20 سنة في البوني اي منذ فيضانات 1982 التي ضربت عنابة وادت الى ترحيل سكان وادي الفرشة المتضررين الى البوني حيث تقاسمت عائلتين او اكثر شقة ذات مساحة في اقصى تقدير 75 متر مربع .(سعدان رابح .2006. ص 196) .

–طريقة البناء : بنيت تبنى مختلف انواع وانماط البنايات في البوني وفق نموذجين

أ–النموذج التقليدي اعتمادا على الاجر briques

ب– النموذج الصناعي : نموذج باسكال procédé pascal الذي ظهر في 1950 وتم استيراده يتمثل في البناء عن طريق صنع وتركيب قطع اسمنتية مصفحة جاهزة للبناء Dalles. حيث اختصت شركة الاشغال والبناء Sonatiba بتركيب الوحدات السكنية وفقا لهذا النموذج .ففي سنة 2000 تم احصاء عدد اجمالي من السكنات عمارات ذات النمط الجماعي اي المكونة من عدد من الطوابق (طابق سفلي + ثلاثة طوابق او اربعة طوابق) ب 4250 وحدة سكنية اي ما يقارب 87 بالمئة من السكنات حيث هو السمة الغالبة . سعدان رابح .2006.ص 189).

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

صورة 2 تظهر تخطيط البنايات في البوني مركز .

3-مشكلات التخطيط والتوسع العمراني في مدينة البوني وتأثيراتها على الانسان والبيئة :

تعتبر البوني من بين المناطق السكنية الجديدة التي أنشأت وفقا لمخطط ZHUN اي المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي بدأ العمل بها في الجزائر منذ 1975 من أحل حل مشكل السكن . ان اغلب السكن المنجز هو سكن عمودي (عمارات) وتتمركز كثافة المناطق السكنية الحضرية الممتدة بشكل افقي. لقد تمت جميع العمليات العمرانية حتى 2006 بواسطة الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية (CADAT) الذي تولى الدراسة التقنية أما الانجاز فقد تولته عدة شركات ومؤسسات وطنية للبناء مثل الشركة الوطنية لإشغال السكن والبناء (SONATIBA) وشركة شمال افريقيا للأشغال العمومية والبناء(SNATPB). تظهر المسألة الاولى في مجال مساحات البناء العمودي. فالمرسوم التنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن القواعد العامة للتهيئة العمرانية والتعمير والبناء في فصله الثاني في المادة 34 التي تحدد أدنى مساحة لغرفة رئيسية ب 10 أمتار ^{2} وبأصغر بعد لايتعدى 2.70 متر مربع .فلقد ادى هذا التحديد لمساحة الغرفة الرئيسية في سكن جماعي لفتح الباب أمام بعض المنتفعين في المجال العمراني للعمل به كعتبة يمكن الوقوف عندها تحت ذرائع عديدة منها الاقتصادية ومن ثم تكريسها واقعا وذلك ما لا يتناسب ابدا مع صاحب العائلة الجزائرية وخصوصا العائلة ذات الحجم الكبير التي تنتقل عادة الى مثل هذه السكنات الاجتماعية نظرا لعوزها .فتدفع الثمن الاجتماعي باهظا كما تدفع البيئة العمرانية ايضا ثمن غاليا ، عندها يفتح رد فعل المستعمل بالتغيير وتحوير المجال الداخلي بما يناسب حاجاته وميوله وينعكس ذلك على البيئة الخارجية .علاوة على تأثره نفسيا باعتبار التخطيط والشكل موجه له بالدرجة الاولى .(سعدان رابح .2006 ص161) .لقد شهدت البوني توسعا عمرانيا متسارعا ابتداءا من سنة 2000

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

مع بداية استغلال الاحتياطي العقاري في كل من بوخضرة2 وبوزعرورة والبوني 2 واستغلال كل المساحات الفارغة حتى بين البناءات العمودية(العمارات) فالتعمير (sprawl urban) والتخطيط المفتوح (open planning) انطلق بكل الاشكال والصيغ دون وجود دراسات استشرافية (فوضى في التعمير والاخلال بقوانين مخططات التوجيه المحلية)حيث تسبب ملف الاراضي في كثير من المشكلات التنظيمية والتسييرية بين البلدية والدائرة من جهة والوكالة العقارية ما بين البلديات لولاية عنابة (AFIWA) من جهة اخرى.

في عام 2017 زاد عدد سكان البوني ووصل 150000 نسمة .تزداد الكثافة السكانية في البوني مركز وفي حي سيدي سالم . حيث اختنق المركز وظهرت أثار سلبية على المحيط الطبيعي وبرزت بؤر الاقصاء الاجتماعي والفقر في الضواحي. أما بالنسبة الى البنية البشرية فقد أوجدت اثار التهميش الاجتماعي مقاربة للإعداد مخططات للاسكان والقضاء على مراكز العبور والسكن العشوائي المخل بصورة المدينة فاستفادت من برامج السكن الهش (RHP) وترقية السكن الاجتماعي المدعم(LSD) ومختلف الصيغ الاخرى الايجارية والتساهمية والتخصيصات .

إن التطور العمراني والتوسع المتسارع للسكن والسكان في مدينة عنابة ودوائرها ومنها البوني افضى الى نتائج عمرانية واجتماعية وأمنية عديدة و لأسباب موضوعية فان هذا التطور والتوسع المهيكل أحيانا والفوضوي في أحيان أخرى ترك تأثيرا واضحا على نمط الحياة للفرد الذي فقد نمط حياته العادية التي كان يحييها في اقامته السابقة (اللائقة والهشة والقصديرية) حيث يعرف كل الناس ويعرفونه جميعا ووجد نفسه في حي واسع متناثر المعالم، لا يجد فيه راحته النفسية والعائلية. فهذا التطور العمراني المتسارع دون ضوابط سوسيولوجية ، افرز تجمعات سكانية هجينة يتنازع فيها بعض أشباه العصابات الميدان ، فالأحياء المنتشرة هنا هناك أحياء بدون روح ، يسكنها مواطنون لا تجمعهم إلا أشياء قليلة فيما بينهم، الميسرون يجهلون الآخرون الذين يحسون بالإقصاء، التهميش، منزوون في محميات، تزداد مركزية المقر تدريجيا بسبب الارتباط الإداري وتمركز المرافق الضرورية بها (المستشفى، الثانويات، المصالح الإدارية والتجارية والخدماتية ،مصالح الأمن ...). *"إن هذه الأحياء يميزها التشتت الفيزيائي، لا تكاملية نشاطاتها ، وعزلتها الواحدة عن الأخرى فلا تجارة متمركزة بها (أسواق أسبوعية) تقل بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فما بالك بالكبيرة ، ضآلة الحرفيين بها ، تضم يد عاملة شابة نشطة ذات مهارة وتخصص خاصة في مجال البناء والاشغال العمومية*

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

والأعمال الحرة وخاصة التجارية ، معظم البناءات والسكنات التي بنيت أو التي ستبنى أقيمت فوق أراضي زراعية أو صالحة للزراعة وهذا ما أثر على تدهور المساحات الزراعية وانحسارها وتحول البعض منها إلى تجمعات سكنية تحاول السلطات المحلية والولائية بوعي أو عن غير وعي من خلالها فك مشكلة العقار وانحساره" (بن جليد و. بن شهيدة.2000.ص 19).

إن احتلال الإنسان والبناء للأراضي زراعية، ساهم في تراجع المساحات الزراعية ولكن أيضا بظهور وتعايش الإنسان والحيوان. دون أن نتحدث عن أسلوب الحياة فكثير من سكان الأحياء البعيدة جدا عن المدينة والتي تصنف بكونها ريفية يقتنون مستلزمات موائدهم من الخضار من المدينة ، فلا هم ريفيون يعتمدون على زراعة معاشية ولا هم حضريون ، وهكذا يصح أن نطلق على هؤلاء السكان "ريفو–حضريون" كم وصفهم "روبرت ريدفيلد" وعلى أحياءهم "الدواوير المتحضرة وهو أيضا ما أشار إليه عبد الكريم بن عمار، فالمباني المنفجرة الموجودة بالضواحي وبعملية تحضر غير متواصلة والمنتجة لمجالات حضرية جديدة فاقدة للبنية المنظمة وغير مندمجة " أن هذه المجموعات السكنية الجديدة والمحيطة بالمدينة تمثل بحكم أشكالها ووظائفها قطيعة عنيفة مع الضواحي التقليدية التي كانت تعكس تهميش السكان الجزائريين من طرف النظام الكولونيا لي ثم يمكن اعتبارها نوع جديد من الانتاج السكني .." (بن جليد و. بن شهيدة 2000 .ص 21). و نختلف مع المؤلفين على اعتبار أن علاقة هذه الضواحي بالمدينة بقيت تشبه عموما الضواحي التقليدية ماعدا أن الضاحية التقليدية كانت تتميز بحرارة العلاقات الاجتماعية والتكافل والأمن إلا إذا أفسد ذلك الاستعمار.

مازال المجال العمراني الذي أنجز يتعرض للتحوير والتغيرات المستمرة من الداخل –المسكن– ومن الخارج المجالات المفتوحة– ان السياسات العمرانية التي تهدف الى الاستقرار المريح للإنسان والرفع من كفاءة المجال المعماري والعمراني لم يتحقق ميدانيا . حيث ترتبط ذهنيات المستعملين وسلوكاتهم ارتباطا وثيقا بأنماط معيشتهم وأنماط حياتهم ومستوياتهم الاجتماعية الثقافية والاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى ذهنيات المخططين والمسيرين التي تتمثل في الانفصام عن ممارسات المجتمع . يذكر م. بوطقوقة (باحث في الانثروبولوجيا) : " *الحالة المزرية التي تعيشها مدننا من ظهور البناءات الفوضوية والأحياء العشوائية، وكثرة الباعة غير الشرعيين، واحتلال الأرصفة، وانتشار القمامة ، ومظاهر الإهمال ، وكثرة أشغال الحفر والمجاري، وانعدام المساحات الخضراء وفضاءات*

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

اللعب والاستراحات، وتحول المجال العام إلى مكان للنزاعات والصراعات.. " (م. بوطقطوقة.2015).

ان قيمة المجال كإنتاج ذاتي للمستعمل تفتقد مضمونها الاجتماعي والثقافي وتحد من طموحات الفرد وتكبح نمو العائلة اذا حدت الحرية ازاءها ويظهر ذلك على مستوى ما يلحق السكنات الاجتماعية من تغيير من قبل المستعملين ونعتقد ان انعكاس ذلك يتجاوز الجانب المادي والمتمثل في تحوير المجال ليمكن لكيان الفرد النفسي فينعكس في سلوكه نحو البيئة بشكل عام .(سعدان رابح.2006 .ص160).العنف والسلبية والتذمر والتوترات بين الجيران .

4- تقييم الأثار السلبية للتوسع العمراني المفتوح على الانسان، البيئة والتنمية المستدامة :

نبغي توفر ترسانة الادوات القانونية لتسيير المدينة الحديثة في مجال البيئة والتنمية المستدامة ، فالنسبة للترسانة القانونية تكشف المنظومة القانونية في الجزائر عن وجود ارادة تشريعية قوية لإدماج البعد البيئي في مجال التهيئة والتعمير ، التي تتولى وثائق التعمير المحلية (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الاراضي) تجسيدها في الميدان .لكن رغم تكريس المشرع الجزائري اعتبارات حماية البيئة وضرورة احترام معايير البناء والمسافات الاجتماعية في هذه الوثائق الا أنه اهمل من جانب اخر ضرورة اخضاعها للتقييم البيئي الاستراتيجي الذي يعني بتقييم التأثيرات البيئية للخطط والبرامج والسياسات العمومية (العيفاوي كريمة .2018.600) .

لقد اثبتت تجربة الجزائر ان الاعتبارات التشريعية والمؤسساتية في قضية المحافظة على البيئة لا يمكن التعامل معهما كعنصرين منفصلين عن بعضهما لا ن التشريع هو الذي يهتم بتشكيل هذه المؤسسات ويحدد احتياجاتها وسلطاتها وطبيعة التكامل والتنسيق فيما بينها . ومن خلال الاطلاع على التجربة الجزائرية في مجال التشريع وسن القوانين للمحافظة على البيئة، استوجب احداث كثير من الهيئات المحلية والوطنية لتكثيف الجهود لمحاربة كل ما من شانه اتلاف الموارد البيئية او تدمير الاراضي والمساحات الخضراء ولعل السلطات المحلية المتمثلة في البلدية أولا هي المسؤولة عن تطبيق القوانين والتشريع الخاص بحماية البيئة وخاصة ما تعلق بالتوسع العمراني ومشكلات الاسكان وبرامج البناء. يتضح مما سبق ان دراسات التأثير البيئي اقتصرت على المشاريع الفردية واستثنت المخططات بوجه عام وبالضرورة مخططات التعمير المحلية من الخضوع لمبدأ التقييم البيئي. ان مخططات التعمير يفترض أن تخضع الى مجموعة من الاجراءات المشتركة وفقا لقانون

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

التعمير (قانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير) والمراسيم التنظيمية الخاصة بأعداد هذه المخططات حيث يشارك فيها جميع الفاعلين (الهيئات والمصالح اللامركزية والجمعيات والمواطنين ثم تعرض على الجهات المختصة (العيفاوي .603.2018). تفتقد سلطات المدينة الى ادوات لتقييم الاثر السلبي للبناء المفتوح والتعمير المتسارع على البيئة وبالتالي فهي تشترك في تحمل المسؤولية مع باقي الجماعات المحلية اعتبارا من الافتقاد الى السند القانوني التشريعي؛ فعملية التقييم تتطلب التقويم والاصلاح في اطار تخطيط حضري وهي الاستراتيجية التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية افضل توزيع جغرافي للسكان واكبر الفوائد في ضوء هذ الانشطة(هزيلي رابح.167.2015). والتقييم يركز على عملية التسيير والصحة العمومية .

4-1- في مجال تسيير المدينة : تختلف المدن من حيث الشكل والكثافة والنشاط ، ففي ظل المجتمع الشبكي تعددت تسميات المدن فمن المدينة الذكية الى الافتراضية، الإلكترونية، المعرفية، الرقمية، السحابية... الخ، وهي أوصاف من قائمة طويلة ارتبطت بالمدينة وبدأت تحدد مقوماتها المعاصرة وعلاقتها بطفرة المعلومات والاتصالات (الغامدي واحمد الحار الله . 2015 ص 3) ومن ثمة تعدد اساليب تسييرها ، فالمدن القديمة لها خصوصية عمرانية والمدن الجديدة لها مميزات وطرق تسيير تخضع لأهداف التخطيط الدولاتي . (باي يزيد . 2018 ص 81). ان فكرة المدينة كوحدة حضرية قائمة بذاتها غائبة في ادوات التهيئة والتعمير إلا ان المشرع الجزائري استدرك ذلك بنص خاص وهو القانون رقم /06 06 المؤرخ في /20/ 02 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ، الجريدة الرسمية عدد . 15. فالجماعات المحلية بالإضافة الى مهامهما الإدارية والمدنية والامنية حيث يبنى عليها النظام الاجتماعي، فهي من يعبر عن سياسة الدولة وتعكس برامجهما وتتوسط بينهما وبين المواطن فأنها ملزمة بالقيام بالخدمات الانشائية العمرانية ، الخدمات الصحية ومكافحة ناقلات الامراض المعدية ، تسيير الصرف الصحين تسيير النفايات، مراقبة البناء والتعمير، مكافحة التلوث بكل اشكله المائي والصلب، صيانة وانشاء المساحات الخضراء والتربة والغابات، احترام تخصصات الاراضي واستعمالها، حماية المواقع الطبيعية والاثار وابداء رايها في المشاريع التي قد تشكل مخاطر على السكان . فالبلدية والدائرة تعتبران النواة الرئيسة للتنمية المحلية باعتبارها قريبة من المواطن وقد وضعت اسس بهدف تسيير شؤون الاشخاص القاطنين بها وتحسين وضعيتهم

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

الاجتماعية والاقتصادية والصحية وكذا ترقية المحيط الذي يعيشون فيه . فالسكان يعيشون ويعانون يوميا من مشكل شتى كالسكن، العمل، نقص المرافق الصحية .وقد خولت الدولة الى سلطات البلدية باتباع نظام اللامركزية من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتخفيف من حدة المشاكل أوحلها(مصباح فوزية .2010) .تلجأ سلطات البوني وخاصة البلدية الى الاعتماد على مخطط للتدخل بمساعدة مؤسسات الحماية المدنية المصالح الطبية وشركات سونلغاز والجزائرية للمياه ومصالح الامن في حالات الازمات والمشكلات(انفجارات، اسعافات، سقوط عمارات أو بناءات، حرائق ، محاربة الحشرات والحيوانات، تسمم وتلقيح، مراقبة حركة النشاطات التجارية والاسواق والنقل والمواصلات ، توترات اجتماعية ، غلق طرق ، تجمعات غير قانونية) بواسطة مراكز قيادة لإدارة العمليات والطوارئ. مثلما هو محدد في مخطط تنظيم التدخلات.

4-1- **علاقة التعمير بالصحة العمومية** : ان التعمير يعد في الاساس فنا لبناء وتحويل وتهيئة المدن ، بمراعاة قواعد الفن الجمالي والصحة العمومية. كما ان حماية البيئة ومقتضيات التنمية المستدامة لا تنحصر في تطبيقاتها على المجال التعمير. غير ان مقاربتها بعميات التعمير يجعل كل اعمال البناء من تحويل وتهيئة مساحة حضرية او ريفية مشمولة بالانشغال الخاص بتوفير شروط الراحة الجمالية والصحية من اجل التوصل الى تحقيق تنمية تضمن استمرارية الحياة الانسانية(بودريوة عبد الكريم.426.2013). تظهر الصحة العمومية من خلال توفر اماكن الترفيه الطبيعية وحدائق التسلية، المرافق الصحية، الهواء النقي، قلة الضجيج وغبار المصانع وحرق النفايات وخاصة الطبية وانبعاث الروائح وخاصة الكيميائية وتلك الناتجة عن حرق المنبعثة من المكبات العمومية . ويعد الافتقار الى الشروط من حيث النظافة والتهوئة والمناخ ودرجة الحرارة والرطوبة ذا تأثير في تصعيد السلوك العدواني .كما ان الازدحام وضيق المجال يؤديان الى الارهاق والتوتر والصراع والرغبة في الهروب من المنزل والنزاع المستمر بين افراد الاسرة لنقص الامكانات وتضارب المصالح والمكانات المحدودة(ادريس مقبول .68.2016). فالصحة لم تعد مجرد ظاهرة بيو-طبية صرفة بل غدت ظاهرة سوسيوثقافية مركبة ، كما لم تعد مجرد حالة جسدية وشأن ذاتي للفرد ورأسمال شخصي يخصه لوحده ، بل اضحت حالة مجتمعية وشأن جماعي للأسرة والدولة ورأسمال عمومي . ويمكن التأكيد على ان الصحة العمومية باعتبارها مجموع الجهود السياسية والاجتماعية المنظمة التي يبذلها المجتمع لتحسين شروط الصحة وحمايتها او استعادتها ، لم تعد تركز على البحث

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

الاكلينيكي في الامراض والاوبئة. بل اصبحت مطالبة بالانفتاح اكثر على ابحاث الوقاية والتشخيص المبكر وعلى تمكين الافراد على المستوى الجماعي من اجل ادماجهم في سيرورة حفظ صحتهم وبالتالي حفظ صحة المجتمع برمته خصوصا لما يتعلق بالأمراض وعلى ذلك فان نموذج مسببات الصحة "" salutogéne" لعالم الاجتماع الامريكي أرون انتوفسكي مثالا يعلمنا ان الاعتراف هو المصدر الاساسي للصحة، لهذا فالاعتراف بالحق في الصحة للفئات المتضررة من اللاعدالة الاجتماعية والصحية يساعد في تجويد نمط العيش ، ويعزز الثقافة الوقائية بالمجتمع ويرسخ مبدأ الاهتمام الذاتي للأفراد لتحسين شروط صحتهم وذلك هو تعزيز استقلاليتهم عن المنظومة الصحية ومن التبعية للطبيب والمؤسسات الصحية .كما يساهم في معالجة قضايا الصحة معالجة شمولية. (صلاح الدين لعريني 2020.). ان المدينة لا تتوفر الا على مستشفى وحيد مخصص لطب الاطفال وطب النساء و يوجد في كل حي من احياءها 14 مستوصف صغير يقدم خدمات تلقيح للأطفال وبز الابر. تهدد المساحة الجغرافية لمدينة البوني وضواحيها العديد من الاخطار البيئية مما يهدد سلامة المواطن والصحة العمومية بشكل عام ، فبعد ان تخلص سكان المنطقة في نهاية التسعينات من السموم الغازية المنبعثة من مصنع اسميدال سابقا ، فرتيال حاليا، تظهر مشكلات التخلص من النفايات وحرقها بشكل عشوائي في حي البركة الزرقاء حيث تنبعث روائح كريهة عند اقترابك من حي وادي النيل حتى الوصول وادي زياد على الطريق الوطني رقم 44 وهذا الحرق ادى الى التأثير على المنابع الماء الجوفية (Fayçal Toumi and all. 2018). ثم تلوث مياه وادي سيبوس خاصة في منطقة لعلاليق الزراعية وصولا الى سيدي سالم نقطة المصب .

من خلال مجموع من المقابلات مع المسؤولين على مستوى البلدية فان الاستنتاجات العامة تؤكد تركيز البلدية والدائرة هو تسيير المخطط البلدي لتسيير النفايات(القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001) . ان عمليات التقييم تقتصر على معالجة المشكلات التقنية والتدخل تقوم به مصالح التقنية للبلدية التي في كثير من الاحيان تفتقر الى الوسائل المادية وضعف الاقبال على الاشتغال في بعض الوظائف والمناصب (عمل التنظيف وجمع القمامات في الاحياء والعمارات المتناثرة) ناهيك عن صعوبات المالية وتسيير التدخلات اليومية المكلفة . فالتدخل يتمثل في معالجة المشكلات الاتية :

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

-الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب وجمع القمامات وتفريغها في مكب النفايات العمومية الذي يتواجد في اراضي البلدية

-تسيير الانقطاعات الكهربائية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسة المياه ومؤسسة الكهرباء والغاز والتدخل يكون في اطار ثنائي وفق برنامج ومشاريع .

-تدخل البلدية في مجال استغلال الاراضي بما يسمح به القانون (تدخل يتسم بالطابع البيروقراطي)

-حماية البيئة وهو تدخل محتشم بسبب عدم وجود مساهمة من المواطنين وعدوانية تجاه المساحات الخضراء ،اما فيما يتعلق بعملية تقييم الاثار السلبية لمناطق التوسع الجديدة ان السلطات البلدية لا تملك تقارير علمية دقيقة عن تلك الاثار لتحديد استراتيجية التنمية المستدامة . وتعتبرها مسائل تخص الولاية والمؤسسات الحكومية .

الخلاصة :

بناء علي ما سبق وبالنظر لعدم وجود دراسات تقارير ميدانية وتحليل كمي للأبعاد وجوانب التقويم والاصلاح والاستدامة وكذا عن الاثار السلبية للتوسع العمراني على البيئة والحلول المقترحة في استراتيجيات البلدية حيث يتطلب الامر عملية مسح اجتماعي ودراسات هيدرولوجية وابيديميولوجية ، سوسيولوجية و بسبب انشغالات سلطات المدينة بتسيير المسارات المهنية والحالة المدنية والانتخابات والحصاد السياسي اما التدخل في مجال البيئة فهو محتشم . ان العمران في البوني يتميز بالرتابة والملل بسبب تكرار نفس الانموذج من البناء على جانبين متقابلين .لا يحقق التفاعل الاجتماعي بين ساكنيها بسبب هيمنة الهندسي على المكاني (الحتمية الهندسية) التي تجعل الانسان كائن سلبي لانها تسلبه كل خياراته انه نمط يتسم بالطابع القسري حيث الرقابة والنمطية(السكنات العمودية) والتنطيق الوظيفي le Zoning fonctionnel الذي يفرز اجواء معمارية وتخطيطية لا تنسجم مع النسيج الاجتماعي لسكانها الذين جاءوا بتقاليد وقيم اجتماعية لا تتوفر عناصر أداءها في النماذج الغربية المستوردة .ان الدخول الى المدينة يجعلك تدرك انها ورشة من عمارة لا تنتهي اشغالها ، منظر عبوس ، بقايا اخضرار نتيجة عبث الانسان والحيوان. ابقار تقتات من القمامة اثارها فضلاتها في الطريق الرئيسي امام مقر البلدية .كلاب شاردة ونباح اخرى ليلا وصياح الديكة في الفيلات والمساكن الفردية . بيع الكباش في موسم العيد في المستودعات واسفل العمارات . تعايش الانماط السكنية المختلفة جنبا الى جنب (الفيلا والبيت القصديري ، تسييج النوافذ والشرفات

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

بالحديد حتى الطوابق العليا من السكنات . جيوب قروية ، لا شخصية معمارية وطابع معماري غير متناسق، يعبر عن مشاعر التشظي والضياع والعزلة والانانية التي يعيشها الانسان .ان التعدي والاستحواذ على المجال في البوني وضواحيها تظهر في العشوائيات والسكنات الخاضعة لمخطط التوجيهي للتعمير على حد سواء . مما جعلها طاردة للإقامة والاستقرار، الاحياء والضواحي لا تمتلك مرافق للتطوير الذاتي والاستدامة وتلك الضواحي والدواوير تحتاج الى مسوح اجتماعية.

نتائج البحث

كشفت الملاحظة الحقلية ان مدينة البوني واحياءها طاردة للإقامة والاستقرار ، بالنسبة للفرد (مدينة البوني لا تتوفر على معيار السعادة والرفاهية بالنسبة لساكنيها) ، وبالنسبة للنسيج العمراني عدم تناسق البناءات وعدم اكتمالها وانعدام معايير وشروط البناء وصعوبة فرض مراقبة على عملية البناء وفق دفتر شروط ، عجز السلطات المحلية عن وضع برنامج لمراقبة البناءات الفوضوية المتناثر حتى في قلب المدينة ناهيك عن الاحياء البعيدة عن أعين السلطات ، وجود المساحات الخضراء محدود والمتبقي يتأكل بعفل عدم وجود مخطط للتسيير الحدائق وتثمينها أو بسبب التوسع والنشاطات غير الرسمية، المشكلات العمرانية والسكانية والنشاطات الاقتصادية اثرت سلبا على مجهودات سلطات البلدية في وضع برامج للتنمية المستدامة . مشكلات الاسكان والسكن افرزت مشكلات اجتماعية عديدة (الاحتجاجات المتعاقبة، اللصوصية، اللأمن، الخوف الاجتماعي، الاقصاء والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والهشاشة في العمل والحياة ، البيئة مهددة بالبوني نظرا لوجود نسيج عمراني متناثر مفتوح طولا وعرضا باتجاه برحال غربا وبتجاه سيدي عمار جنوبا ونحو الشط شرقا، منطقة صناعية ، مفرغة عمومية للنفايات. مستنقعات طبيعية تتأكل وملوثة بمجاري المياه المستعملة ، ووادي ملوث نتيجة النشطات الصناعية ، كثافة سكانية تتزايد مشكلة حرق النفايات الطبية في المستشفى... ولهذا طرحنا في الاخير اقتراحات عملية تقييم شاملة للأثار التعمير والتوسع على البيئة.

الاقتراحات والتوصيات : نقترح القيام بدراسة اثار المختلفة للتوسع العمراني والمناطق الجديدة على البيئة على مستوى المساحة الجغرافية لمدينة البوني واحياءها ، اي حتمية اعتماد الية التقييم البيئي الاستراتيجي في وثائق التعمير المحلية ويتمثل هذا التقييم واحصاء :

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

-المساحة (الاراضي الزراعية ، غير الزراعية ، الغابات والغطاء النباتي على قلته، المساحات الخضراء الدائمة والتي تجتاح الى ترميم والاخرى التي تنشا ، محميات الطيور المهاجرة . القيام بعملية تشجير ...)

-اعادة وضع استراتيجية لتسيير النفايات في مكب النفايات الذي يتواجد في وسط تجمعات عمرانية ثانوية (حجر الديس والبركة الزرقاء ووداي زياد ووادي النيل) وايجاد طريقة للتخلص من النفايات الطبية للمستشفى .

-حماية الساحل البوني من الاسمنت والبناءات العمودية (سيدي سالم)

-حماية وتنظيف وادي سيبوس وتغريم عملية رمي المواد الصلبة والزيوت ومخلفات المصانع

-تحديد مناطق لتربية الحيوانات وفرض غرامات على مالكي الحيوانات التي تجوب شوراع المدينة

-التوقف عن البناءات ذات النمط الجماعي الاسمنتية العمودية النمطية ذات الشكل الواحد من خلال سبر الآراء (وتطوير الاخرى الجماعية التي انشأتها شركات الوطنية في بداية التسعينات لصالح عمالها على غرار حي 1 ماي ووادي النيل الممتدة على الطريق الوطني والتي تحتاج الى تحديث لمسح الصورة القاتمة للبناء غير المنتهي(الاجر الاحمر) .

-تحديد الحاجيات الديموغرافية في مناطق التعمير الجديدة ومعالجة المشكلات شبكة النقل والمواصلات

-خلق نشاطات لجعل المناطق والاحياء الجديدة مستقطبة وليست منفرة لساكنيها .

-تحديد الافاق الاحياء والمناطق التعمير الجديدة في حدود 2030 .

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

قائمة المراجـــع

-عابد بن جليد وادريس بن شهيدة.(2000). عناصر الاختلال الوظيفي الحضري باحد الحواضر الجهوية الجزائرية (مدينة وهران نموذجا) .مجلة انسانيات .CRASC.عدد 12.

-شهرزاد.(2018).محاضرات في قانون التعمير الجزائري .قسم الحقوق. جامعة سطيف2.

-مصابيح فوزية.(2010). دور الجماعات المحلية (البلدية) في المحافظة على البيئة .

(http://www.swmsa.net/profile تاريخ الدخول : 7ديسمبر 2019.

-أمينة كرابية (2017) طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري ، دراسة سوسيو-انثروبولوجية لرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران . رسالة دكتوراه .جامعة وهران2 .ص65.

-معاوية سعيدوني. (2016). أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر جذورها واقعها وافاقها .مجلة عمران عدد 4/16.

- سعدان رابح.(2006). الحياة الاجتماعية في الفضاءات الجديدة المنطقة الحضرية للبوني-عنابة- نموذجا .رسالة ماجستير .جامعة عنابة .

- عربي باي يزيد.(2018)، استراتيجية البناء على ضوء قانون التهيئة والتعمير الجزائري ، اطروحة دكتوراه ن جامعة الحاج لخضر ، باتنة.

- سارة الغامدي واحمد الحار الله : مفهوم المدينة في ضوء تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال 2015. http ://www.academia.edu تاريخ الدخول 2020.01.30.

-l'URBAN : révision du PDAU intercommunal /2015

-العيفاوي كريمة .(2018). عن ضرورة تكريس التقييم البيئي الاستراتيجي في وثائق التعمير المحلية .المجلة الاكاديمية للبحث القانوني .المجلد 17.العدد 01 .

-بودريوة عبد الكريم.(2013). الاعتبارات البيئية في مخططات التعمير المحلية. مجلة الحقوق والحريات، عدد تجريبي. جامعة بسكرة..

-هزيلي رابح.(2015).استراتجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة الجزائر نموذجا .مجلة العلوم الاجتماعية.العدد21.

-ادريس مقبول .(2016). المدينة العربية الحديثة قراءة سوسيولسانية في اعراض مرض التمدن .مجلة عمران .المجلد 4.العدد16

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

-Faycal Toumi, Nabil Bougherira, Hani Azzedine, chaffai Hickam. .(2018) Impact of the Berka Zerga urban discharge on the environment and Lake Fetzara (Annaba,).Journal of Biodiversity and Environment sciences (JBES).vol.12,n° 176-184.https://www.innspub.net./ www.researchGate.com.

-شهاب اليحياوي.(2014).العفوي والموجه في الفعل الانساني . مجلة عمران عدد 3/9 .

–هبة الرحمن احمد.(2020).الاسكان التعاوني في المجتمعات الصناعية ، دراسة حالة مدينة ومجمع الالمنيوم بنجع حمادي –مصر– مجلة التخطيط العمراني .المجلد الاول ن العدد الثالث مارس .المركز الديموقراطي العربي –برلين.

–صلاح الدين لعريني .(2020). سوسيولوجيا الصحة في الحاجة الى منظور جديد للرعاية الصحية بالمغرب .https://dabapress.com/50245/ تاريخ الدخول جانفي 2020.

–مبروك بوطقوقة.(2015) مدننا المريضة وأنثروبولوجيا الفضاءات ، المجلة العربية للدراسات الانثروبولوجية المعاصرة.

https://www.facebook.com/groups/fa3iloon/. تاريخ الدخول فيفري 2020.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564